معيقات التحول الديمقراطي في الدول العربية

OBSTACLES TO DEMOCRATIC TRANSFORMATION IN ARAB COUNTRIES

- **الدكتور: شاهر محمد حسن الغيالين**[1]
- **دكتوراه علوم سياسية– جامعة مؤتة**
- **والأستاذة: دينا صبيح مسعود شقير**[2]
- **ماجستير علوم سياسية– الجامعة الأردنية**

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعيقات الداخلية والخارجية التي تحول دون الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلتها، وللتحقق من صحة فرضياتها، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، كان من أهمها: أن مفهوم التحول الديمقراطي يعبر عن أسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة، ويرادفه مفاهيم أخرى مثل التحول السياسي،والانتقال الديمقراطي، والإصلاح السياسي، والدمقرطة، وأن نمط التحول الديمقراطي يختلف من دولة إلى أخرى وفق طبيعة النظام السياسي القائم، وأن من أهم الأسباب الداخلية التي تعيق عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية: طبيعة النظام السلطوي، والأزمات الاقتصادية، وضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، أما الأسباب الخارجية فتتمثل بضغوط المؤسسات المالية الدولية للتوجه نحو التحول الديمقراطي دون وجود قناعة من الدول نفسها، وضغوط القوى المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض في سياق تحكمها على العالم تجسيد القيم الغربية القائمة على ضرورة التحول الديمقراطي.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، النظم السياسية العربية

- ***ABSTRACT***

The study aimed to identify the most important internal and external obstacles that prevent democratic transition in the Arab countries.To answer the study's questions and to verify the validity of its hypotheses, the descriptive and analytical approach was employed,

The study revealed that the concept of democratic transformation expresses a new method for practicing politics and the pursuit of power, it is synonymous with other concepts such as political transformation, democratic transition, political reform, and democratization, the pattern of democratic transformation varies from one country to another according to The nature of the existing political system,the most important internal reasons that hinder the process of democratization in the Arab countries are: the nature of the authoritarian system, economic crises, and the weakness of political parties and

[1]- الإيميل: shahir_aljbour@yahoo.com رقم الهاتف: 0795872503

[2]- الإيميل: dena.shqair@yahoo.com رقم الهاتف: 0796252371

civil society institutions. As for the external reasons, they are represented by the pressures of the international financial institutions to move towards democratization without the conviction of the states themselves, and the pressures of the dominant powers On top of it is the United States of America, which imposes, in the context of its rule on the world, the embodiment of Western values based on the necessity of democratic transformation.

-***Key words:*** *Democracy, Democratic transformation, Arab political systems*

مقدمة

تحتل عملية التحول الديمقراطي أولوية لدى النظم السياسية، وقد تزايد الاهتمام بها في ظل التحولات الجوهرية والمتسارعة التي تشهدها البيئتين الإقليمية والدولية في عصر العولمة ومجتمع المعلومات، حتى أن قيم الديمقراطية لم تعد كما كان يتصور البعض بأنها عملية مستنبطة من الثقافة الغربية، بل هي تعبير عن ثقافة عالمية ترسخت منذ قرون طويلة في مواجهة الاستبداد وأشكاله، وإن كانت الحضارة الغربية قد ساهمت بدرجة كبيرة في وضع إطارها المعرفي والفلسفي، وتفعيلها وترسيخها.

شهدت النظم السياسية العربية تحولات متسارعةً خاصة بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وما تبعه من انهيار لدول المنظومة الاشتراكية في شرق ووسط أوروبا؛ إذ لم يعد للكثير من الدول التي تبنت الاشتراكية خياراً سوى الاندماج في المنظومة القيمية الرأسمالية القائمة على الديمقراطية والحرية واقتصاد السوق، عله ينقذها من مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي غرقت بها.

وقد اتجهت العديد من النظم السياسية العربية إلى التحول الديمقراطي بفعل العديد من الدوافع الداخلية والخارجية، حيث أدى التدهور الاقتصادي وما تبعه من أزمات –خاصة الاجتماعية منها– بالعديد من النظم إلى إدخال إصلاحات هيكلية على مؤسساتها الاقتصادية والسياسية، كما شكلت رغبتها بالاستعانة بقروض ومنح صندوق النقد والبنك الدوليين ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية عاملاً رئيسياً للتحول الديمقراطي،حيث تشترط تلك المؤسسات والدول أن تتضمن عملية التحول الاقتصادي تحولاً ديمقراطياً باتجاه المزيد من الحريات،وتداول السلطة،والانتخابات النزيهة، والمشاركة السياسية،ودعم حقوق الإنسان، وقد نجحت تلك الشروط في دعم عملية التحول الديمقراطي في العديد من البلدان العربية، كما سعت العديد من النظم السياسية العربية إلى إدخال إصلاحات على بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدافع المشاركة في المنظومة العالمية من جهة، وتحقيق أهداف سياسية واقتصادية من شأنها أن تضفي مسحة ترشيدية لأداء تلك النظم من جهة ثانية.

في إطار هذا السياق، أقدمت بعض النظم السياسية العربية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي على إحداث إصلاحات –نظرية على الأقل– دستورية وقانونية، وسمحت بإنشاء الأحزاب السياسية، كما شهد النظام الدولي في فترة الثمانيات والتسعينات من القرن العشرين تحولات جذرية ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولم يكن الوضع في المنطقة العربية ببعيد عن تلك التأثيرات التي أسست لعملية التحول الديمقراطي، خاصة وأنها تزامنت مع تصاعد الحراك الاجتماعي في العديد من الأنظمة، والذي كشفته

الأحداث والانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية مثل الأردن وتونس والجزائر والمغرب مع نهاية الثمانينات.

تستطلع هذه الدراسة أسباب وعوائق عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، وبقاءها أسيرة لمبادرة النخبة الحاكمة من جهة، وتوسعها من أجل التنفيس السياسي أو تضيق مساحتها لمراقبة قوى المعارضة السياسية والحركات الإسلامية السياسية أو تلغيها عندما تكون نتائج الانتخابات لغير صالحها، أو أن تكون مفروضة من الخارج وفقاً لضغوطات البيئة الخارجية من مؤسسات مانحة أو قوى دولية كبرى من جهة أخرى.

- **أهمية الدراسة وأهدافها:**

تتمثل أهمية وأهداف هذه الدراسة بما يلي:

- يتناول موضوع الدراسة واحداً من أهم التغيرات والتحولات التي شهدتها النظم السياسية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وهي تغيرات وتحولات مهمة شملت الأطر الفكرية والمؤسسية والإيدولوجية والدستورية.
- إن تناول موضوع التحول الديمقراطي بالدراسة والتحليل يسهم في الإجابة عن الأسئلة المطروحة حول آليات التحول الديمقراطي في النظم وفي القوى الفاعلة فيه واتجاهات هذا التحول ومستقبله.
- ترصد هذه الدراسة مؤشرات التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية ومعرفة نطاق هذا التحول من خلال آليات عمل النظام السياسي وبيان اتجاهات هذا التحول في المنطقة العربية.
- ترمي هذه الدراسة إلى تحديد ودراسة المعوقات التي تقف أمام عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية.

- **مشكلة الدراسة وأسئلتها:**

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول طبيعة وحدود التحول الديمقراطي الذي شهدته النظم السياسية العربية، وأدى إلى انتقالها إلى المنطقة الرمادية، أو الدول التي لديها ديمقراطيات منقوصة، وفي ظل ذلك ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما المقصود بالديمقراطية والتحول الديمقراطي؟
2. ما أبرز آليات التحول الديمقراطي؟
3. ما المداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي؟
4. ماأنماط التحول السياسي؟
5. ما أبرز المعيقات التي تقف أمام التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية؟

- **فرضيات الدراسة:**

- يشكل البعد السياسي ركيزة أساسية لعملية التحول الديمقراطي، وهو محدد لنجاح أو فشل هذه العملية والتي تؤدي لزيادة ممارسة الحريات والمشاركة السياسية.

- إن الوطن العربي بشكل عام بحاجة إلى عملية تحول ديمقراطي وفقاً للشروط والمحددات التي تتناغم مع طبيعة وسمات المنطقة العربية، أكثر من حاجته لثورات لا تملك القدرة على تحديد أهدافها.
- أدى فشل بعض النظم السياسية العربية في تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها إلى البحث عن مخرج من أزماتها نحو تحول ديمقراطي محدود كإجراء وقائي للتخفيف من الحراك الاجتماعي من جهة والمعارضة السياسية والإسلامية التي اتسعت قاعدتها الجماهيرية من جهة أخرى.
- شكلت مؤثرات البيئة الخارجية معا انهيار المنظومة الاشتراكية ضغطاً على النظم السياسية العربية لتتبنى النموذج الديمقراطي الغربي.
- **منهجية الدراسة:**

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، والتحقق من فرضياتها، والإجابة عن أسئلتها، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة التي تناولت قضية عملية التحول الديمقراطي والعوائق التي تعترض الدول العربية نحو التحول الديمقراطي.

- **الدراسات السابقة:**

كثرت الدراسات التي تحدثت عن عملية التحول الديمقراطي ومعوقاته؛ نظراً لأهمية هذا الموضوع، وسيذكر الباحثان منها ما يلي:

- دراسة هلال ومسعد (2000)[1]، بعنوان **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**

تناولت الدراسة النظم السياسية العربية بشكل منهجي ومنظم وموضوعي، وعرضت إطاراً تحليلياً لدراسة هذه النظم، وفهم تفاعلاتها، وانطلقت الدراسة من فرضيةمفادها أن الموضوعات والقضايا التي يدرسها علم السياسة هي ذات طابع اجتماعي مقارن، وأن قضايا مثل المشاركة السياسية والمعارضة السياسية والشرعية السياسية تفرض نفسها على كل الأنظمة السياسية،وقد تناولت الدراسة خصائص النظم السياسية والتمييز بين مفهومي الوطن العربي والشرق الأوسط، واستعرضت معايير تصنيف النظم السياسية العربية، وبيئةتلك النظم، والسياق الاجتماعي والاطار الدستوري والقوانين والعملية السياسية.

- دراسة الكواري(2003)[2]، بعنوان **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**

هدفت الدراسة إلى توضيح سبل ومداخل الانتقال إلى الديمقراطية باعتبارها حالة يسبقها انفتاح سياسي وتوافق وطني يتجسد في تعاقد مجتمعي متجدد يأخذ شكل دستور ديمقراطي، ويلي ذلك الانتقال من حكم الفرد أو القلة إلى حكم الكثرة،وبينت الدراسة أن عملية التحول الديمقراطي شاقة ومستمرة ترتقي بالممارسة الديمقراطية تدريجياً بعد أن يتم وضع أساس سليم لها.

- دراسة منصور (2004)[1]، بعنوان **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن ودول أخرى.**

---

[1] هلال، علي الدين و مسعد، نيفين، (2000)، **النظم العربية السياسية قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[2] الكواري، علي، (2003)، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

تناولت الدراسة مفهوم الحزب السياسي ومحددات فاعلية الأحزاب السياسية، والمداخل النظرية لدراسة الأحزاب السياسية، إضافة إلى التطرق إلى مفاهيم وأسباب وأنماط التحول الديمقراطي، وأشارتالدراسة إلى الاستقرار الديمقراطي من خلال تسليط الضوء على النموذج اليمني وعدة دول أخرى.

- دراسة ولد أباه (2006)[2]، بعنوان **عوائق التحول الديمقراطي في العالم العربي**

حاولت الدراسة تحليل عوائق التحول الديمقراطي، فتم البدء بمفهوم الدولة الحديثة في العالم العربي -كما حدد ماكس فيبر شروطها، وتبين أن هذا المفهوم لا يزال في طور البناء والتكوين، ويرافق محاولة البناء تلك صعوبات متعددة، ثم تناولت الدراسة الدولة الوطنية التي لم تتمكن عملية بنائها من الملاءمة بين دولة الاستقلال أو الثورة وبين النزوع الاستبدادي والدكتاتوري في إدارة شؤون الدولة، ليتبين ضعف الدول العربية بسبب افتقاد الشرعية، واستشهدت الدراسة في تحليل هذا الضعف بدراستين تعود إحداهما إلى طبيعة المعارضة العربية التي تحولت من عنصر توازن إلى مكمل للسلطة (كما يرى الباحث الأمريكي وليم زارتمان) وتعود الدراسة الثانية إلى وجود نسبة كبيرة من الطبقات الوسطى تعتمد على الدولة ولطبيعة المثقف العربي الذي هو مثقف دولة لأسباب تتعدى المهنية إلى الشعور بالهوية والأهداف المشتركة (كما يرى جون ووتربيري)، ونتيجة لضعف مكونات المجتمع تم الدفع باتجاه مركزة السلطة،مما أدى إلى ظهور حالات شاذة تعتبر الديمقراطية مسألة ثانوية وجزئية أو تستغني عن الحرية السياسية، وحللت الدراسةعوائق التحول إلى الديمقراطية التي تمثل نظاماً متكاملاً سياسياً واجتماعياً وتسجل شروطاً ضرورية لإقرار وجود ديمقراطية العالم العربي، منها "دوران السلطة" الذي يعتبر مؤشر وجود الديمقراطية وعنوانها وشرط صحة لوجودها، ومن شروطها أيضاً الرغبة الحق في الديمقراطية لذاتها ووجود ديمقراطيين يؤمنون بها ويمارسونها، كما أنه لا بد لإحلال الديمقراطية من وجود دولة حديثة ومجتمع مدني، وذلك يستلزم القضاء على الفقر والأمية؛ لأنهما يمنعان التعلق بالحرية والنظر الصحيح، هذه العناصر ومدى تحققها في العالم العربي هي مؤشرات تقيس التحول إلى الديمقراطية، وتحدد حجم العوائق دونها، ورأت الدراسة أن الرغبة بالديمقراطية ليست منعدمة، وأن نوعاً من الحتمية التاريخية تحرك التوجه نحو التغيير الاجتماعي الذي تدعمه نسبة الشباب المرتفعة في العالم العربي، والتي ترى في الديمقراطية الصيغة الأفضل للتعبير عن طموحاتها وأخذ دورها، وترى في سعي الشباب للتماهي بين الإسلام والطموح لمجتمع أكثر عدلاً وديمقراطية مع رفضه للهيمنة الأمريكية مؤشرات إيجابية تضاف إلى عوامل أخرى تدعم التحول الديمقراطي كالتقنية والإعلام والعولمة.

- دراسة أحمد (2016)[3] بعنوان **قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**

أشارت الدراسة إلى مفهوم الديمقراطية بشكل عام ومفهومها الليبرالي، ومفهومها من وجهة نظر الاتجاه الماركسي، ثم تحدثت الدراسة عن الديمقراطية في دول العالم الثالث وعن مفهم التحول الديمقراطي والعوامل التي أدت إلى الاتجاه نحو التحول الديمقراطي، وأخيراً تحدثت الدراسة عن العلاقة بين التحول الديمقراطي والتحول

---

[1] منصور، بلقيس، (2004)، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن ودول أخرى**، القاهرة: مكتبة مدبولي.

[2] ولد أباه، عبدالله، (2006)، **عوائق التحول الديمقراطي في العالم العربي**، دمشق: دار الفكر.

[3] أحمد، إيمان، (2016)، **قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، المعهد المصري للدراسات، www.eipss-eg.org

الليبرالي،فتبين للدراسة أن عملية التحول الديمقراطي لا تعتبر مرادفة لعملية التحول الليبرالي على الرغم مما قد يوجد بينهما من ارتباط؛ فالتحول الليبرالي عملية تتميز بتخفيف القبضة الحكومية على المجتمع وإضفاء قدر من المرونة بزيادة مساحة الحرية، لكن القبضة الحاكمة لا تزال هي نفسها، وتستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته، في حين أن حرية اختيار القيادة السياسية هي جوهر عملية التحول الديمقراطي وذلك من خلال انتخابات دورية تشهد تبديلاً ما بين مواقع الحكومة والمعارضة.

- **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها التعرف على طبيعة وحدود التحول الديمقراطي المنقوص الذي شهدته النظم السياسية العربية، وتحليل الأسباب التي أدت إلى ذلك.

- **أولاً: مفهوم الديمقراطية**

إن الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ صوراً وتطبيقات متفاوتة عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات، ويندرج تحت هذا المفهوم مثل عليا تتمثل في المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية، وأن النظم والمؤسسات والعلاقات التي تلقب بالديمقراطية هي تلك التي تعظم المساواة بين البشر في فرص الحياة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسمح للإنسان بتطوير إمكاناته وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات[1].

- **ثانياً: التحول الديمقراطي**

دخل مفهوم التحول الديمقراطي ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بحيث يعبر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي وأسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة[2].

وعادةً ما يرادفمفهوم التحول الديمقراطي في سياق التعبير عن هذه الظاهرة العديد من المصطلحات مثل التحول السياسي،والانتقال الديمقراطي، والإصلاح السياسي، والدمقرطة، وغيرها العديد من المصطلحات كإشارة لعملية الانتقال نحو الديمقراطية أو التحول من النظم السلطوية إلى حكم شعبي أو ديمقراطي، وهي العملية التي تقتضي إصلاحاً أو تحولاً في بنية النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء نظام حقيقي[3].

وتستدعي محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشئ أو انتقاله من حالة إلى أخرى، ويشير لفظ التغير الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية *Transition*[4].

---

[1] *Macpherson, C.P. (1972),* ***The Real World of Democracy****, New York: Oxford University Press, P.12*

[2] بصيري، جمال، (2007)، **واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص75.

[3] كريبش، نبيل، (2008)، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الحاج الخضر باتنة، الجزائر، ص32.

[4] كيم، سمير، وغربي، رقية، (2008)، **المداخل النظرية للتحول الديمقراطي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص5.

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي باتجاه التحول إلى النظام الديمقراطي[1]، بحيث يكون التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها[2].

إذن، مرحلة التحول الديمقراطي بهذا المعنى هي مرحلة انتقالية نحو أنظمة ديمقراطية يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان، وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من حرية ومساواة وإعلاء حكم القانون، وعند الحديث عن مصطلح التحول لابد أن نفرق بين مفهومين هما: التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي، فالتحول الليبرالي يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات تمنع التعدي عليها وتمنع التدخل المفرط في العملية الإنتخابية لصالح الحزب المهيمن، أما التحول الديمقراطي فإنه يتعدى هذا التقدم إلى إنجاز إصلاحات سياسية ضمن صنع القرار في سياق مؤسس ديمقراطي، وعليه فإن التحول الليبرالي يمكن أن يكون مقدمة للتحول الديمقراطي[3].

وبهدف التأصيل النظري العميق للتحول الديمقراطي، لابد من الرجوع إلى نظرية (صاموئيل هانتجتون) التي حدد من خلالها تحولات عظيمة مر بها العالم ضمن إطار التوجه نحو الديمقراطية، فقد حدّد (هانتجتون) المرحلة الأولى امتداداً من سنة 1828 إلى 1926، والمرحلة الثانية من سنة 1943 امتدت إلى سنة 1962، أما الأخيرة فقد بدأت سنة 1974 وما زالت مستمرةً لغاية وقتنا الحاضر، وتكمن أهمية المرحلة الأخيرة بتحول العديد من الأنظمة الاستبدادية والشمولية –ولو بدرجة نسبية– إلى أنظمة منفتحة تتسم بالتعددية السياسية، ويرى هانتجتون أن أهم قضية في التحول الديمقراطي هي ظهور الانتخابات النزيهة التي تسمح للمواطن باستبدال الحكومات بأخرى[4].

- **ثالثاً: آليات التحول الديمقراطي**

يمكن أن يختلف نمط التحول من دولة لأخرى أو من نظام سياسي إلى آخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظام السياسي القائم، حيث توجد آليتان للتحول، وهما:

- **الآليات السلمية:** حيث يتم هذا التحول دون اللجوء إلى استعمال العنف، فالتحول الذي يحدث يكون مفتوحاً من طرف السلطة الحاكمة، أو قد يكون عن طريق تعديل الدستور وإجراء انتخابات، فالتحول مثلاً في البرازيل كان من الأعلى بادر به النظام الحاكم[5]،بمعنى ذلك أن التحول في هذا النوع يتم التغيير فيه دون اللجوء إلى الإكراه المادي والعنف، ويكون من طرف السلطة الحاكمة إدراكاً منها بضرورة التغيير والتكيف مع المعطيات

---

[1] حسيني، أحمد، (2004)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص295.

[2] مهنا، محمد، (2005)، **في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص442.

[3] العبدي، صونيا، (2005)، **المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، ص200.

[4] العبدي، صونيا، **نفس المرجع السابق**، ص220

[5] سعيدي، إلهام، (2005)، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، **الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص79.

المستجدة والأوضاع الراهنة، أو قد يكون عن طريق الضغط من خارج السلطة الحاكمة دون أن يصل ذلك إلى استعمال العنف، وذلك عندما يرفض الشعب التعاون مع أجهزة النظام القائم ويتوقف العمال والموظفون عن العمل[1].

إضافةً إلى ذلك،فإن هناك عدة آليات سلمية تكرس التحول الديمقراطي، منها التداول على السلطة، والتي عرفها (شارل داباش) على أنها: "مبدأديمقراطي، لا يمكن لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية له،ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر"[2].

أضف إلى تلك الآليات الانتخابات الديمقراطية، حيث يحتل هذا المفهوم موقع الصدارة في النظم الديمقراطية، وذلك منذ أن عرف (جوزيف شومبيتر) الديمقراطية على أنها:"مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة[3].

وقد وضع (روبرت دال) الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، غير أنه لم يقدم تعريفاً تفصيلياً للانتخابات الحرة والنزيهة مؤكداً على أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، معتبراً أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو التالي[4]:

- حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة.
- حرية التعبير.
- حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة.
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

بمعنى، أنه يستلزم التداول السلمي للسلطة بصورة ديمقراطية،ووجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي، وانتخابات دورية حرة ونزيهة، ورأي عام قوي وقادر على التأثير، ووسائل إعلام تقوم بدور رقابي فاعلٍ في محاسبة القائمين على السلطة[5].

- **الآليات غير السلمية:** إذا لم يتم التحول الديمقراطي وفقاً للآليات والعوامل السلمية، فإنه حتماً سيأخذ منحى آخر، بمعنى أنه سوف يتم اتخاذ أسلوب العنف كوسيلة للتحول، فقد تستخدم النخبة الوسائل القمعية كالانقلابات والعنف الشعبي أو الجماهيري[6].

---

[1] مهنا، محمد، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية، **مرجع سابق**، ص448

[2] محمد، عماد، (2013)، **آليات التداول على السلطة**، على الرابط:

https://www.scribd.com/doc/117006151

[3] *Schumpeter, J., (1950), **CapitalismSocialism. and Democracy**, New York: Harper, P.259*

[4] ماضي، عبدالفتاح، (2013)، **مفهوم الانتخابات الديمقراطية**، بيروت: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ص60

[5] المخادمي، عبدالقادر، (2007)، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص146-ص147.

[6] سعيدي، إلهام، طبيعة التحول الديمقراطي، **مرجع سابق**، ص80.

فاللجوء إلى العنف كأسلوب لتغيير النظام السياسي سواء بين أفراد النخبة الحاكمة، وهي الحالة التي يكون فيها تغير النظام الساسي من خلال انقلاب عسكري، أو تحول السلطة عن طريق تحول السخط الشعبي تجاه النظام السياسي إلى قوة تقوض أسس النظام عن طريق الثورة الشعبية[1].

وقد تنوعت التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي، إلا أنه يوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون دوافعه أو أهدافه سياسية[2]،وللعنف السياسي أشكال يمكن الإشارة إلى أبرزها،مثل الاغتيالات ومحاولات الاغتيال،وعمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصب ذات تأثير على القرار[3]، أضف إلى ذلك الانقلابات أو محاولات الانقلاب التي يقصد بها عملية إطاحة سريعة وفجائية بالنخبة الحاكمة العليا، وغالباً ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تمت الإطاحة بها، وغالباً ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو أجهزة الأمن ولا يساندها عادة مساندة شعبية[4].

- **رابعاً: المداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي**

تنوعت المداخل والمقاربات التي تعالج وتفسر بالتحليل والدراسة عملية التحول الديمقراطي، وفيما يلي أهمها:

- **المدخل التحديثي**: هذا المدخل عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية؛ نظراً لأن أغنى دول العالم هي دول ديمقراطية[5]، ويعود ذلك إلى أنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية، مما أدى إلى ترسيخهما معاً بصورة دائمة[6].
- **المدخل الانتقالي**: تزعم هذا التيار الباحث السياسي الأمريكي (دانكورت روسو) كرد على نظرية الحداثة[7]، ففي رأي هذا الاتجاه،فإنه بدلاً من تحديد من يقوم على دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية لا بد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود في المقام الأول، ويبين (روستو) أن الانتقال إلى الديمقراطية يمر بأربع مراحل، هي:

- ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية"، أي أن تكون الشخصية القومية واضحة، وأن يكون هناك شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه.

---

[1] أحمد، إيمان، **قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق.

[2] طه، صالح، (2003)، **ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني دراسة تحليلية 1994 –2000**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص13.

[3] المخادمي، عبدالقادر، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، مرجع سابق، ص50

[4] قبي، آدم، (2002)، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، **مجلة الباحث**، ع(1)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص106.

[5] بن يخلي، عبدالحكيم، (2009)، **المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، ص48.

[6] غالي، بطرس، (2003) **التفاعل بين الديمقراطية والتنمية**، هيئة الأمم المتحدة، اليونسكو، باريس، ص14–ص15.

[7] بن يخلي، عبد الحكيم، **المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص49.

- المرحلة التحضيرية، والتي تبدأ عند حدوث أزمة في النظام، فعندها يصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة والنخب المعارضة)[1].
- مرحلة القرار (الاختيار)، وهي لحظة تاريخية يقرر فيها أطراف النزاع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد نهائية للممارسة السياسية[2].
- مرحلة التعود، حيث يضل مستقبل الديمقراطية في هذه المرحلة متأرجحاً، إذ أن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية يرى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها، وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل فضلاً عن أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجياً إلى ممارسة يومية وتصبح عرفاً اجتماعياً، وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يتيح حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة، فإن الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع[3].

- **مدخل الثقافة السياسية:** عرف الباحث السياسي الأمريكي (جابرائيل ألموند) الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي[4]، كما عرف (سيدني فيربا) الثقافة السياسية على أنها: "تلك المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدث من خلالها الحركة السياسية"[5].

وقد تم تحديد ثلاثة أنماط للثقافة السياسية، هي:

- الثقافة السياسية التابعة والرعوية، وتعني المواطنين السلبيين الذين لا يشاركون في الانتخابات ولا ينخرطون في النشاطات السياسية[6].
- الثقافة السياسية المحدودة، ويقصد بها أن المواطنين لا يعرفون إلا القليل جداً عن الأهداف أو الغايات السياسية[7].
- الثقافة السياسية المشاركة، ويتعلق هذا النوع من الثقافة السياسية ببنية ديمقراطية، مواطنون لديهم المعرفة بالشؤون السياسية ويقدمون مطالبهم إلى السلطات[8].

---

[1] الشويري، يوسف، (2005)، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال، **ندوة مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، تحرير علي الكواري، ط(2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص56-ص57.

[2] بن يخلف، عبد الحكيم، مرجع سابق، ص50

[3] الشويري، يوسف، مرجع سابق، ص62

[4] حليلو، نبيل، (2012)، التنمية والثقافة السياسية: ما العلاقة؟، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع(8)، ص26.

[5] المغيربي، محمد، (1998)، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا مناهجية ومداخل نظرية**، ط(2)، بنغازي: جامعة قار يونس، ص219.

[6] عبدالعالي، عبدالقادر، (2009)، **الثقافة السياسية، محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة**، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، ص78.

[7] حليلو، نبيل، مرجع سابق، ص42

[8] عبدالعالي، عبدالقادر، مرجع سابق، ص79

وتؤثر الثقافة السياسية للدولة على سلوك المواطنين والزعماء أثناء قيامهم بالفعل السياسي، وخلال استجابتهم للأحداث السياسية، وإن الميول والنزعات على مستوى النظام والعملية السياسية العامة تمثل الخطوط العريضة الأساسية التي تمكن من فهم الأفعال السياسية الماضية والمستقبلية[1].

- **خامساً: أنماط التحول نحو الديمقراطية**

هناك عدة أنماط للتحول نحو الديمقراطية، وهي كما يلي[2]:

1- **نمط التحول**: حيث تقوم النخبة الحاكمة في النظام التسلطي أو الشمولي بقيادة هذا النظام أو تحويله،كما تلعب هذه النخبة الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام أو تحويله إلى نظام ديمقراطي

2- **نمط الإحلال**: وينتج التحول في هذا النمط من خلال تصاعد نفوذ القوى المعارضة، وفي المقابل يحدث انهيار في قوة النخبة الحاكمة، مما يؤدي بالنهاية إلى الإطاحة بها أو انهيارها.

3- **نمط الإحلال التحولي**: يتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، بسبب حدوث توازن في معالة القوة بينهما فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير النظام الشمولي أو السلطوي وتحويله إلى نظام ديمقراطي.

وبتطبيق ما سبق على الدول العربية، يمكن استنتاج أن كافة تجارب الممارسة الديمقراطية جاءت بقرار من (الأعلى إلى الأسفل)، مما أدى إلى إصابتها بعلة ومشاكل كبيرة، وهذا لأن القرار لم يتولد عن قناعة بأهمية الديمقراطية كأفضل طريقة لإدارة المجتمع وإنما جاء نتيجة ضغوطات فرضت إداث تغيير وإحداث إنفتاح تلافياً لحدوث إنفجار في النظم السياسية.

وإذا تأكدت مصداقية إسقاط نمط التحول على التجارب العربية، فإن الأسباب النظرية الخارجية والداخلية للتحول الديمقراطي تتحقق وتتطابق على النماذج، ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

أ- **الأسباب الداخلية**: ويمكن إجمالها فيما يلي[3]:

1. **انهيار شرعية النظام السلطوي**: والذي يتحقق من خلال عدم الرضا على المؤسسات السياسية القائمة مما يحدث أزمة في الشرعية أساسها دستوري، وعدم تمكن النظام السياسي من استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة لم توفر لها فرص المشاركة، ثم ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي.
2. **الأزمات الاقتصادية**: فقد تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى حالة عدم استقرار تسبب عدم شرعية النظم غير الديمقراطية، وهذا النظام قد يكون مدخلاً مناسباً لدفع النظام إلى التحول الديمقراطي.

---

[1] ألموند، جبرائيل، (1996)، **السياسة المقارنة إطار نظري**، (تر: محمد المغيربي)، بنغازي، جامعة قار يونس، ص115.

[2] *Rokm, S., (1972), Models and Methods in the Comparatine studt of Nation-Building, in* ***Imagination and Precision on the social sciences****, London. pp:140-144*

[3] هلال، علي الدين، (1999)، **المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد**، عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان، ص56.

3. **تصاعد ونفوذ المجتمع المدني**: قد يؤدي نمو وتطور المجنمع المدني إلى الدفع نحو التغيير والتحول وذلك بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني.

ب- **الأسباب الخارجية**: والتي يمكن حصرها في العناصر التالية:

1. **ضغوط المؤسسات المالية**: والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير اللذان يفرضان التوجه نحو التحول الديمقراطي للدول المفترضة.
2. **ضغوط المنظمة العالمية للتجارة والشركات متعددة الجنسيات**: والتي أصبحت الإطار العالمي الأساسي لتنظيم التجارة العالمية كما أنها تفرض إصلاحات سياسية واقتصادية على حد سواء تدفع نحو التحول الديمقراطي.
3. **ضغوط القوى المهيمنة**: وهي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض في سياق تحكمها على العالم تجسيد القيم الغربيةة القائمة على ضرورة التحول الديمقراطي وقد أعدت مشاريع لهذا الغرض منها مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا

الخلاصة الأولية أن تأثير العوامل الخارجية بالدرجة الأولى والعوامل الداخلية بالدرجة الثانية أدى إلى انفتاح سياسي مقنن على الحريات والعمل السياسي والممارسة الديمقراطية التي يشترط لتحققها ونجاحها مجموعة من المقومات الأساسية أهمها:

1- التداول على السلطة

2- قبول مبدأ التعددية السياسية

3- الحق في الاجتماع والتعبير والتنظيم

4- التوازن بين السلطات

5- حكم القانون

6- استقلال السلطة القضائية

7- المحاسبة: وتعني شعور المسؤول أنع سوف يحاسب عن القرارات أو الإجراءات التي قام بها فالمحاسبة في مبدأ الديمقراطية أساسية لأن أغلبها يؤدي إلى الاستبداد.

وهنا يمكن أن نبدي ملاحظة أولية مفادها أن حالة الانفتاح التي تعرفها كثير من الدول العربية، يمكن وضعها على أنها نوع من التحول الليبرالي الهادف إلى توسيع نطاق الحريات العامة دون أن يعني ذلك أن ثمة اتجاهات على الأرض لتحول ديمقراطي حقيقي يعيد هيكلة السياق المؤسس للنظم السياسية بما يحقق نظاماً ديمقراطيا متكامل الأركان.

سادساً- تجربة التحول الديمقراطي في الدول العربية

ساد الأمل في العقد الماضي بانتصار قيم الديمقراطية التعددية والحريات العامة وحقوق الإنسان، إثر انهيار الأنظمة الشمولية في الاتحاد السوفييتي السابق وفي أوربا الشرقية، وبفعل الضغوط التي مارستها الدول الغربية المانحة وصناديق التمويل الدولية على الأقطار الجنوبية المنهكة اقتصادياً، حيث أفضت التحولات المذكورة بالفعل إلى

انتهاج معظم بلدان العالم المسلك الديمقراطي الليبرالي، باعتماد دساتير تكفل الحريات الفردية والجماعية، والسماح بالتعددية الحزبية، وتنظيم انتخابات جرت في الغالب تحت إشراف دولي، مما حدا بالرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) إلى الابتهاج منوهاً بأن أغلب سكان العالم في عصره أصبحوا يعيشون في مجتمعات ديمقراطية.

وتبدو المنطقة العربية الاستثناء الوحيد في هذه المعادلة الجديدة، فكانت التحولات الاستراتيجية الدولية الهائلة التي عرفها العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة قد انعكست داخلياً في أغلب بلدان العالم في شكل تعديل الأنظمة السياسية وإصلاحها بتحقيق الانفتاح الديمقراطي وفتح الباب أمام التعددية السياسية والمنافسة الحرة، فإن أثرها كان محدوداً على واقع وتركيبة الدولة العربية، ففي الوطن العربي الذي كان أرضية اختبار أولى للمعادلة الدولية الجديدة، لمتتجاوز ضغوط القوى الكبرى العناصر ذات الصلة بالوضع الإقليمي (التسوية الشرق أوسطية)، ولمتتعد في الغالب المطالبة غير الجادة بتحقيق بعض خطوات الانفتاح السياسي، ولاشك أن حالة ما يدعى ب(التطرفالأصولي) قد لعبت دوراً أساسياً في كبح ديناميكية التدخل الدولي لفرض الإصلاحات الديمقراطية في البلاد العربية، كما أن متطلبات التسوية الشرق أوسطية أثرت التأثير نفسه بالنظر إلى الرفض الشعبي العارملها، الذي يخشى أن ينتقل إلى دائرة القرار إذا فسح المجال أما مقوى المجتمع المدني والطبقة السياسية المناوئة لهذا الخيار الإقليمي المفروض أمريكياً.

ومع ذلك فإن أغلب البلدان العربية عرفت في العقد الأخير خطوات انفتاح سياسي حذر على التشكيلات والقوى السياسية والمدنية اقتضتها عدة عوامل من أبرزها:

- مأزق نموذج الدولة الوطنية الذي ظهر في حقبة الاستقلال الأولى، وتميز بالمسلك الرعوي، أي نهج الوصاية الشاملة على المجتمع من منطلق شرعية بناء الكيان الوطني وتحديثه وتحصينه في مواجهة المخاطر الداخلية (النزاعات القبلية والعرقية والطائفية) والأخطار الخارجية(التدخل الأجنبي والأطماع الاستعمارية)، وهكذا تمت مقايضة الحريات العامة بمنافع التنمية والتحديث، وتمكنت الدولة الوطنية بالفعل من تحقيق مكاسب لا تنكر، من بينها المجهودات الضخمة التي بذلت في مجالات التعليم والصحة والمنشآت التحتية[1]، إلا أن هذا النموذج قد دخل عنق الزجاجة منذ نهاية السبعينات، وبدا عاجزاً عن الوفاء بتعهداته في ظلال أزمة الاقتصادية الخانقة التي فرضت تملصا لجهاز المركزي من مسؤولياته التقليدية، فكان المرور من اتجاه (دولنة المجتمع)إلى الاتجاه المعاكس أي (تخصيص الدولة) الذي تم تنفيذه باسم الخيار الليبرالي الجديد، بدعمو إشراف من صناديق التمويل الدولية والدول الغربية المانحة[2]، ومن ثم انهار العقد الضمني بين الدولة الوطنية وقوى المجتمع المدني التي كانت الضحية الأولى لإفلاس النموذج الرعوي، نتيجة لغياب تقاليد رأسمالية محلية، وانعدام بورجوازية وطنية تقود عجلة التنمية والتحديث، كما كان الشأن في التجربة الغربية في مطلع العصور الحديثة.

---

[1] حريق، إيليا، (2001)، **الديمقراطية وتحديات الحداثة**، بيروت: دار الساقي، ص57.

[2] الهرماسي، عبدالباقي، (1987)، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص183.

- مهما كانت العلاقة بين الليبرالية في مستواها الاقتصادي (السوق الحرة) ومستواها السياسي(التعددية الحزبية) ليست بالمباشرة أو العضوية باعتبار اختلاف وتنوع التجارب والنماذج الدولية في هذا المجال، إلا أن الإيديولوجيا الليبرالية الجديدة التي تم تمريرها بضغط غربي جلي ربط توثيق الارتباط بين الانفتاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي من منطلق الحاجة إلى نظام مستقر يتميز بالحماية الشعبية والتعاطف الجماهيري، وإن كانت إجراءات الخصخصة وتقليص القطاع العام تؤدي في الغالب إلى تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، مما ينجر عنه تزايد السخط العام، وبالتالي تضاؤل التأييد الشعبي للحكومات التي تنهج مسلك الانفتاح الاقتصادي، ونذكر في هذا السياق (ثورات الخبز) التي عرفتها شوارع العديد من الأقطار العربية خلال العقدين الأخيرين.
- لا شك أن (الورقة الديمقراطية) مثلت في الآونة الأخيرة عنصراً رئيساً من عناصر الاستراتيجية الغربية للتدخل في شؤون الأقطار العربية، حتى ولو كانت تعبر عن مطلب داخلي ملح، وقد تعزز هذا المسلك بعد أحداث **11** أيلول 2001 التي ولدت اتجاهاً بارزاً لدى صانع القرار الأمريكي إلى فرض الإصلاحات الديمقراطية على البلدان العربية باعتبار أن غياب الحريات العامة هو السبب العميق لظاهرة الإرهاب والتطرف، كما أن نقمة الشارع العربي على الولايات المتحدة تفسر بخلفية حماية الولايات المتحدة للأنظمة التسلطية في قمعها لشعوبها، ومن ثم فإن فرض الإصلاحات الديمقراطية على هذه الأنظمة سيؤدي إلى تصحيح صورة الولايات المتحدة في الشارع العربي.

إنه ذه العناصر الثلاثة الأساسية تفسر الظروف التي تمت فيها إجراءات التحول الديمقراطي في الأقطار العربية التي عرفت مسارات متنوعة: تعددية حزبية كاملة وانتخابات عامة، عودة الحياة النيابية بعد تعليقها، إنشاء مجالس استشارية، تنظيم انتخابات بلدية ومهنية، وإذا استثنينا (النموذج الخليجي) الذي يتميز بسماته الاجتماعية والتنموية الخاصة، فإنظرو فالتحول المذكورة تمت في مناخ الانفجار الاجتماعي، والإفلاس الاقتصادي، وتزايد وتيرة الارتهان للقوى الدولية المانحة.

سابعاً– أسباب عدم التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية

تأقلمت الديمقراطية مع شتى البنيات الاجتماعية، ولمتكن التركيبة العشائرية الأبوية عائقاً أمام آليات التمثيل الحر لإرادة الناخبين، بقدر ما تكيفت مع مختلف الظرفيات الاقتصادية؛ إن عوائق التحول نحو الديمقراطية متنوعة الأوجه والخلفيات، ولا يمكن اختزالها بتبسيط في العوامل السياسية الآنية (استبدادية المنظمة ورفضها للانفتاح)، كما لا يمكن إرجاعها إلى عوامل موضوعية متعالية في المستوى الثقافي والمجتمعي.

وتتجلى هذه العوائق في مستويات خمسة:

1. **تركيبة المجتمع الأهلي**

ثمة اتجاه بارز في الدراسات الاجتماعية العربية لإرجاع عوائق التحول الديمقراطي في البلدان العربية إلى طبيعة البنيات العصبية والقبلية التي تشكل من منظورها عقبات جوهرية دون تشكل وتجذر الدولة الحديثة، وقيام المؤسسات المدنية الحديثة؛ الذي يعتمد النقد الحضاري للمجتمع العربي، يرى أن النظام العصبي الذي ينعته

بالنظام الأبوي "هو الذي يحكم حياة الفرد العربي كما هو الشأن في جميع المجتمعات السابقة للحداثة، في خضع فيه الفرد إلى نظام واحد بأشكال مختلفة تقوم كلها على السلطة والوحدة والإرادة الواحدة التي تجد نموذجها البنيوي وأصلها التاريخي في سلطة الأب"[1]، وأما محمد عابد الجابري فيخلص من مشروعه الهام لنقد العقل السياسي العربي إلى النتيجة نفسها، معتبراً أن " القبيلةوالغنيمة والعقيدة محددات ثلاثة حكمت العقل السياسي العربي في الماضي وما زالت تحكمه بصورة أو بأخرى في الحاضر"[2]، ويرى الجابري أن عقود الحداثة الأخيرة لم تستطع أن تغير الأمر جوهرياً، فكانت النتيجة ما تعرضنا له من نكسات وإحباطات فتحت الباب على مصراعيه لعودة المكبوت، فأصبحت القبيلة محركاً للسياسة، وأصبح الريع جوهر الاقتصاد وأصبحت العقيدة إما ريعية تبريرية وإما خارجية[3].

2. بنية المجتمع المدني الحديث

من المقولات الرائجة في الخطاب السياسي العربي الراهن مقولة (المجتمع المدني) التي تشكل مشغلاً أساسياً للفكر العربي في السنوات الأخيرة، بيد أن هذه المقولة التي ولجت مؤخراً المجال التداولي العربي لم تحظ غالباً بالتدقيق المنهجي الملائم، وإنما تحولت إلى أداة تحليل ميكانيكي هشة المرتكز غائمة الدلالة، فأحياناً تستخدم عبارة مرادفة لنموذج الدولة التي تعتمد التعددية الحزبية وتجسد الحريات العامة، في حين ينظر إليها تارة أخرى بصفتها تعبيراً عن مجموعة التشكيلات والتنظيمات التحديثية من أحزاب ونقابات وروابط وجمعيات غيرحكومية، ومن ثم تتجاوز دلالتها الحيز السياسي الضيق، بينما غدت في الآونة الأخيرة مقولة مرادفة لمنظمات وحركات حقوق الإنسان التي تعرف رواجاً متزايداً في أيامنا.

إن الوظيفة الرئيسية للمجتمع المدني هي تكريس القيم السياسية من خلال بناء قاعدة تعاضد اجتماعي توازي شمولية الدولة، وتحد من سلطاتها على الأفراد، ومن ثم تأسس الفكر السياسي الغربي الحديث على إشكالية الصلة بين الفرد (من حيث هو ذات مطلقة الحرية، كاملة الإرادة)، والدولة (من حيث كونها فضاء الحقل العمومي)، وفي هذا الأفق الإشكالي تندرج نظريات التعاقد الاجتماعي التي تأرجح تبين العقد التنازلي(أي تنازل الأفراد عن حرياتهم الخاصة لأجل مصلحتهم المشتركة)، والعقد التفويضي (أي تحويل الإرادة الخاصة إلى إرادة مشتركة)، كما تعد آلية التمثيل الديمقراطي من تجلياته.

وفي سياق هذا الموضوع فإن الإشكال الأساسي الذي يعاني منه الفكر السياسي العربي هو التأرجح بين تأكيد وجود مجتمع مدني مغيب هو شرط الانفتاح الديمقراطي أو تفسير غياب هذا الانفتاح بعد موجود مجتمع مدني فاعل.

---

[1] معزوز، عبدالعالي، (2012)، **هشام شرابي ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[2] الجابري، محمد، (1991)، **العقل السياسي العربي:محدداته وتجلياته**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ص326.

[3] الجابري، محمد، **نفس المرجع السابق**، ص328

3. بنية الثقافة العربية الإسلامية (موقع الدين)

من الإشكالات المطروحة اليوم بحدة في الفكر العربي المعاصر سؤال مدى تلاؤم النظم الديمقراطية مع أرضية ثقافية تتأسس على الدين، وتتقيد بمرجعيته ومشروعيته؛ وبطبيعة الأمر لهذا السؤال علاقة وثيقة بما يطرحه وجود وانتشار حركات الإسلام السياسي في حقل الصراعات المحتدة القائمة[1].

ويميل كثير من المفكرين العرب إلى اعتبار المرجعية الدينية عائقاً من عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، حيث تتصارع الدولة والنزعات الأصولية المناوئة لها على توظيف الدين في الشأن السياسي، في حين أن النظام الديمقراطي الصحيح يستلزم اعتماد المقاييس العلمانية مقوماً ومرتكزاً في رهانات السلطة؛ فيرى فؤاد زكريا أن الشأن السياسي لا يمكن أن يتأسس على مرجعية الإيمان"؛ لأن جوهر الإيمان هو الطاعة؛ ولكن مادام الحاكم بشراً فإن أعظم صفة يستطيع أن يبثها في المحكومين هي أن يناقشو هو يعارضوه[2]،

امتزجت العلمانية في المخيال والوعي الإسلاميين باللادينية، واعتبرت تقويضاً للإسلام وإضعافاً لموقعه في الحقل الاجتماعي والمدني، في مقابل القول بشموليته، أن ما ترجمه الأنصاري شعار(الدين والدولة) وهناك ثلاثة أنماط من الخلط للتصور التيوقراطي للنظام الإسلامي، وهي كما يلي[3]:

- الخلط بين المنظومة الدينية (كنسق من المعتقدات والأخلاقيات والطقوس)، والتجارب التاريخية للمجتمعات الإسلامية.
- الخلط بين المبادئ الخلقية لتنظيم حياة البشر والقواعد والقوانين المنظمة للشأن السياسي والاجتماعي.
- الخلط بين الدولة ككيان سياسي، والمجموعة السياسية التي أفرزتها ديناميكية انتشار الإسلام (الأمة).

4. تركيبة الأحزاب السياسية العربية

كشفت شتى الانتخابات التعددية التي نظمت في البلاد العربية عن هشاشة القوى الحزبية الرئيسية الفاعلة في السياسة، حتى أعرقها حضوراً وأكثرها تجربة، باستثناء الأحزاب الحاكمة طبعاً؛ المهيمنة على كل المجالس المنتخبة في الأقطار العربية.

وبغض النظر عما واكب الانتخابات المذكورة من تزييف وتزوير وقصور في التحضير والإدارة، إلاّ أن الحقيقة العنيدة الماثلة أمامنا هي أن المشهد السياسي العربي يشهد حالياً تجاذباً حاداً غير صحي بين الجهاز الحزبي الحاكم والقوى والتيارات المتمردة الخارجة على الشرعية أو المقصية منها.

وتنعكس هذه الظاهرة بالسلب على الممارسة الديمقراطية من حيث اختلالها التمثيلي (انعدام الانسجام المطلوب بين القطاعات الشعبية وممثليها المفترضين)، في حين تواصل التنظيمات الطائفية والعصبوية دورها في

---

[1] السيد، رضوان، (1996)، **سياسات الإسلام المعاصر**، القاهرة: دار الكتاب العربي، ص89-ص104.

[2] بشارة، عزمي، (1994)، مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدريس، في:**حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص72-ص73.

[3] الأنصاري، عبده، (2000)، **بين العلمانية والدين**، الكويت: مؤسسة الأنفال للنشر والتوزيع، ص51-ص74.

الحقل العام، وتخترق التشكيلات السياسية والأيديولوجية، فإذن، هي تختلف من هذا المنظور عن تجربةالأحزاب السياسية الغربية التي تتحدد حسب شرطين متلازمين: أيديولوجي ومجتمعي.

أما المعيار الأيديولوجي، فيتمثل في المشروع الثقافي السياسي الذي يحمله الحزب للتعامل مع القضايا والإشكالات المطروحة في السياق الوطني المحلي، فمن خلال هذا المشروع يقدم الحزب برنامجه التغييري وينزع إلى استمالة وتعبئة الفئات الموالية له؛ أما المعيار المجتمعي: فهو القدرة على التعبير عن مصالح ورؤى فئة بعينها، أوطبقة من طبقات التركيبة الاجتماعية؛ ويتضح هذا التمايز في البلدان ذات الخارطة الطبقية الجلية والمكتملة مثل الأقطار الرأسمالية الغربية، حيث تتجذر القسمة السياسية في أرضية العلاقات الاقتصادية.

ومن البديهي أن هذين الشرطين مفقودان في التجربة الحزبية العربية، التي يمكن أن نميز داخلها بين أنماط أربعة من تشكيلات:

1- الأحزاب الوطنية: التي نشأت من رحم حركات التحرر ومحاربة الاستعمار، ولعل أقدمها هو حزب الوفد المصري الذي تأسس سنة 1918 للمطالبة بجلاء قوات الاحتلال البريطانية، ومنها كذلك جبهة التحرير الجزائرية، والحزب الدستوري التونسي الذي برز عام1920

2- الأحزاب الأهلية: ونعني بها التجمعات القائمة على أنماط التعاضد العتيقة المتوارثة التي ترجع لحقبة ما قبل التنظيمات الحديثة، وإن كانت تؤدي أحياناً أدواراً جديدة تفرضها التحولات القائمة، فهذه الأحزاب تكتسب قوتها وقدرتها الاستقطابية من خصائص ومميزات البنية الاجتماعية الوسيطة التي تتداخل مع حضور الدولة المركزية، ومثالها أشكال التضامن القبلي والعرقي والطائفي، وتبدو هذه الحقيقة بارزة في السودان واليمن ولبنان.

3- الأحزاب العقائدية: وهي التنظيمات التي تبنت معتقدات متباينة المحتوى والمضمون، لكنها تلتقي في خاصية ارتكازها على أسس إيديولوجية، تتحدد وفقها وتستند إليها في الرؤية والممارسة. وأبرز هذه التنظيمات الاتجاهات القومية التي طبعت الساحة السياسية في الأربعينات والخمسينات، والتيارات اليسارية التي ظهرت في الستينات، والحركات الإسلامية التي يكثر الحديث حولها راهناً. وقد تمكنت مختلف هذه التشكيلات من الوصول إلى مقاليد الحكم، في ظروف متباينة، وإذا كان لم يصل أي منها إلى مركز السلطة من باب الممارسة الديمقراطية، فعادة ما تقوم استراتيجية مثل هذه التنظيمات على النظرة الثورية الجذرية التي تتجسد عملياً في حركات الانقلاب العسكري.

4- أحزاب السلطة: ونعني بها التشكيلات المتفرعة عن نظام الحكم ذاته، وغالباً ما يسبقها إلى دفة الحكم، فتشكل جماع القوى المؤيدة له، ولذا تتماشى مع الجهاز الإداري البيروقراطي للدولة، ومنه فهي مجرد آليات سياسية تحركها الفئة الحاكمة من أجل ضمان هيمنتها على المعترك الانتخابي، وإحكام قبضتها على القاعدة الاجتماعية عبر إتقان لعبة زبائنية معقدة وكثيفة، فهي أحزاب ترتبط ارتباطاً عضوياً بالنظام القائم، وغالباً ما تختفي معه كما هوالحال في مآل الأحزاب الحاكمة المندثرة مما لا يحتاج لبيان.

5. علاقة المثقف بالسلطة

غالباً ما يشكو المثقف العربي ضياع جهده الهادف إلى تغيير المجتمع وتنويره، وعادة ما يتحسر على إخفاقه في بلوغ مركز القرار، وعجزه عن توجيه دفة الحكم، وفق رؤيته التي يراها مسلحة برصانة العلم، ومعبرة بصدق عن تطلعات المجتمع البعيدة ومصالحه الموضوعية؛ وكثيراً ما يحلو للمثقف أن يكرر المقولة الرائجة التي مفادها أن الحاكم العربي لا يقرأ ولا يعتبر، ولا يقيم وزناً للفكر، ويكتفي بتسيير شؤون السلطة وفق متطلبات الأحداث الظرفية، ومن ثم تنتج عن تغييب الفكر وأهله الأخطاء الجوهرية التي تكرس وضع (التخلف) والجمود، ومن ثم تعوق التحول الديمقراطي المطلوب نحو مجتمع التعددية والحرية[1]، وبتوجيه النظر إلى منزلة المشتغلين بالحقل الثقافي يتعين أن لهؤلاء حضورهم البارز، وأدوارهم الرئيسية، في كل مستويات الحقل العمومي، وفي كل دوائر القرار والسلطة.

يتأرجح المثقف العربي عادة ما بين انتمائه لبيروقراطية الدولة التي تحتاج إليه بقدرما يحتاج إليها، ونزوعه الثوري إلى تغيير المجتمع وتطويره؛ ولعل مصدر هذه الثنائية كامن في طبيعة المبادرة التاريخية التي تقتضي تحقيق أهداف متعددة ومتباينة، من بينها مناجزة رواسب التبعية الاستعمارية، ومحاربة التغريب بالدفاع عن هوية الأمة وتراثها، والكفاح ضد التخلف والانحطاط، والعمل من أجل تحديث المجتمع وبناء الدولة، وتدعيم أجهزتها وتحصينها ضد عوامل التفرقة والانقسام، ومحاربة أشكال الاستبداد السياسي وتسلط الحاكم.

الخاتمة والنتائج:

إن عملية التحول الديمقراطي تمثل سلم أولويات النظم الساسية؛ نتيجة التحولات الجوهرية والمتسارعة التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية في عصر العولمة ومجتمع المعلومات، وقد شهدت النظم السياسية العربية تحولات متسارعةمنذ الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفييتي ،حيث أصبح التحول الديمقراطي ضرورة وليس خياراً.

وقد اتجهت العديد من النظم السياسية العربية إلى التحول الديمقراطي نتيجة عدد متداخل من العوامل الداخلية والخارجية، أبرزها التدهور الاقتصادي كعامل داخلي، وما تبعه من أزمات اضطرت العديد من النظم إلى إدخال إصلاحات هيكلية على مؤسساتها الاقتصادية والسياسية؛ نتيجة ضغط الدول المانحة (كعامل خارجي)بأن تتضمن عملية التحول الاقتصادي تحولاً ديمقراطياً باتجاه المزيد من الحريات، وتداول السلطة، وغير ذلك من مظاهر الديمقراطية.

وقد فشلت الدول العربية في تحقيق التحول الديمقراطي برغم قيام الأنظمة السياسية في النظام العربي بعدد من الإصلاحات، لكن بقيت تلك الدول ضمن المنطقة الرمادية، وقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على المعيقات الداخلية والخارجية التي تحول دون ذلك الانتقال.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

[1] الدجاني، أحمد و آخرون، (1995)، **المثقف العربي: همومه وعطاؤه**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص141- ص150.

- اتخذت الديمقراطية صوراً وتطبيقات متفاوتة عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات، وهذا يعني أنها حالة ذهنية *State Of Mind* ، وليست نموذجاً ينقل من دولة إلى أخرى؛ لأن لكل دولة خصوصيتها الأيديولوجية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك، ومع اختلاف ممارسات الديمقراطية من دولة إلى أخرى، إلا أن مبادئها وقيمها ثابتة، مثل المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية، وغير ذلك من قيم.
- يعبر مفهوم التحول الديمقراطي عن أسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة.
- يرادف مفهوم التحول الديمقراطي العديد من المصطلحات مثل التحول السياسي، والانتقال الديمقراطي، والإصلاح السياسي، والدمقرطة.
- أبرز الفروقات بين التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي،أن التحول الليبرالي يعني توسيع نطلق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات تمنع التعدي عليها وتمنع التدخل المفرط في العملية الانتخابية لصالح الحزب المهيمن، أما التحول الديمقراطي فإنه يتعدى هذا التقدم إلى إنجلز إصلاحات سياسية ضمن صنع القرار في سياق مؤسس ديمقراطي، وعليه فإن التحول الليبرالي يمكن أن يكون مقدمة للتحول الديمقراطي.
- شهد العالم 3 موجات من التحول الديمقراطي، أولها خلال الأعوام 1828 إلى 1926، وثانيها خلال الأعوام 1943-1962، أما ثالثها فقد بدأتبالعام 1974.
- تميزت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بتحول العديد من الأنظمة الاستبدادية والشمولية إلى أنظمة منفتحة تتسم بالتعددية السياسية، إلى جانب ظهور الانتخابات النزيهة التي تسمح للمواطن باستبدال الحكومات بأخرى.
- يختلف نمط التحول من دولة إلى أخرى وفق طبيعة النظام السياسي القائم.
- هناك آليتان للتحول الديمقراطي، وهما:الآليات السلمية، والآليات غير السلمية، ويمكن تحديد أبرز فرق بين هاتين الآليتين، من خلال الوسيلة التي يتم بها التحول، ففي الآلية الأولى يكون التحول سلمياً، أما في الآلية الثانية، فيتم اتخاذ أسلوب العنف كوسيلة للتحول.
- هناك عدة مداخل ومقاربات تفسر عملية التحول الديمقراطي، وهي: المدخل التحديثي، والمدخل الانتقالي، ومدخل الثقافة السياسية.
- هناك عدة أنماط للتحول الديمقراطي، وهي نمط التحول، ونمط الإحلال، ونمط الإحلال التحولي، وتنطبق هذه الأنماط على الدول العربية، إذ إن كافة تجارب الممارسة الديمقراطية جاءت بقرار من الأعلى إلى الأسفل، مما أدى إلى إصابتها بمشاكل كبيرة، كون هذا لأن القرار لم يتولد عن قناعة بأهمية الديمقراطية كأفضل طريقة لإدارة المجتمع، وإنما جاء نتيجة ضغوطات فرضت إداث تغيير وإحداث انفتاح تلافياً لحدوث إنفجار في النظم السياسية.
- هناك عدد من الأسباب الداخلية التي تعيق عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، ومنها: إنهيار شرعية النظام السلطوي، وتركيبة المجتمع الأهلي، والأزمات الاقتصادية، ضعف مؤسسات المجتمع المدني.

- يمكن حصر الأسباب الخارجية المعيقة لعملية التحول الديمقراطي في الدول العربية بضغوط المؤسسات الماليةالدولية للتوجه نحو التحول الديمقراطي دون وجود قناعة من الدول نفسها، وضغوط القوى المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض في سياق تحكمها على العالم تجسيد القيم الغربية القائمة على ضرورة التحول الديمقراطي.
- برغم استجابة النظم السياسية العربية لبعض عمليات التحول الديمقراطي، إلا أنه يمكن القول أن كل تلك العمليات تمثل نوعامن التحول الليبرالي الهادف إلى توسيع نطاق الحريات العامة دون أن يعني ذلك أن ثمة اتجاهات على الأرض لتحول ديمقراطي حقيقي يعيد هيكلة السياق المؤسس للنظم السياسية بما يحقق نظاماً ديمقراطياًمتكامل الأركان.

قائمة المراجع:

- أحمد، إيمان، (2016)، **قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**،المعهد المصري للدراسات، *www.eipss-eg.org*
- ألموند، جبرائيل، (1996)، **السياسة المقارنة إطار نظري**، (تر: محمد المغيربي)، بنغازي: جامعة قار يونس.
- الأنصاري، عبده، (2000)، **بين العلمانية والدين**، الكويت: مؤسسة الأنفال للنشر والتوزيع.
- بشارة، عزمي، (1994)، مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدريس، في:**حول الخيار الديمقراطي دراسةنقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بصيري، جمال، (2007)، **واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- بن يخلي، عبدالحكيم، (2009)، **المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
- الجابري، محمد، (1991)، **العقل السياسي العربي:محدداته وتجلياته**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- حريق، إيليا، (2001)، **الديمقراطية وتحديات الحداثة**، بيروت: دار الساقي.
- حسيني، أحمد، (2004)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- حليلو، نبيل، (2012)، التنمية والثقافة السياسية: ما العلاقة؟، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع(8).
- الدجاني، أحمد و آخرون، (1995)، **المثقف العربي: همومه وعطاؤه**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- سعيدي، إلهام، (2005)، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، **الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- السيد، رضوان، (1996)، **سياسات الإسلام المعاصر**، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- الشويري، يوسف، (2005)، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال، **ندوة مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، تحرير علي الكواري، ط(2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- طه، صالح، (2003)، **ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني دراسة تحليلية 1994 –2000**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عبدالعالي، عبدالقادر، (2009)، **الثقافة السياسية، محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة**، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.
- العبدي، صونيا، (2005)، **المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر.
- غالي، بطرس، (2003) **التفاعل بين الديمقراطية والتنمية**، هيئة الأمم المتحدة، اليونسكو، باريس.
- قبي، آدم، (2002)، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، **مجلة الباحث**، ع(1)، جامعة ورقلة، الجزائر.
- كريبش، نبيل، (2008)، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الحاج الخضر باتنة، الجزائر.
- الكواري، علي، (2003)، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كيم، سمير وغربي، رقية، (2008)، **المداخل النظرية للتحول الديمقراطي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ماضي، عبدالفتاح، (2013)، **مفهوم الانتخابات الديمقراطية**، بيروت: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.
- محمد، عماد، (2013)، **آليات التداول على السلطة**، على الرابط: https://www.scribd.com/doc/117006151.
- المخادمي، عبدالقادر، (2007)، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- معزوز، عبدالعالي، (2012)، **هشام شرابيونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- المغيربي، محمد، (1998)، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا مناهجية ومداخل نظرية**، ط(2)، بنغازي: جامعة قار يونس.
- منصور، بلقيس، (2004)، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن ودول أخرى**، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- مهنا، محمد، (2005)، **في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الهرماسي، عبدالباقي، (1987)، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- هلال، علي الدين و مسعد، نيفين، (2000)، **النظم العربية السياسية قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- هلال، علي الدين، (1999)، **المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد**، عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان.
- ولد أباه، عبدالله، (2006)، **عوائق التحول الديمقراطي في العالم العربي**، دمشق: دار الفكر.

*-Macpherson, C.P. (1972), **The Real World of Democracy**, New York: Oxford University Press.*

*-Rokm, S., (1972), Models and Methods in the Comparatine studt of Nation-Building, in **Imagination and Precision on the social sciences**, London.*

*-Schumpeter, J., (1950), **CapitalismSocialism. and Democracy**, New York: Harper.*